

البورصة تعد تقريراً لـ «هيئة الأسواق» عن الشركات الموقوفة

20 شركة معرّضة لإلغاء الإدراج

تطبيق المادة 25 من قرار الهيئة

3 لسنة 2011 يطيح بالشركات

غير المتوافقة مع شروط الإدراج

6 حالات تعرّض الشركات للخروج

من السوق... أبرزها التوقف

عن التداول الأكثر من 6 أشهر

ينظر ان ترفع البورصة تقريراً مفصلاً بذلك الى هيئة أسواق المال لاتخاذ الإجراء الذي يتوافق مع كل حالة، متهمة الى ان الأمر سيكون بيد الهيئة سواء تبدأ بإصدار هذه الشركات أو اتخذ قراراً بشأنها وفقاً للقرار لسنة 2011.

وتحتوي قائمة الشركات الموقوفة عن التداول وفقاً لما

كتب علاء السمان |

تتخذ الشركة إجراءات مناسبة لاستئناف التداول.

3- إذا فقدت الشركة شروط الإدراج الواردة في هذا النظام.

4- إذا تم اندماج الشركة مع شركات أخرى بحيث ترتب على ذلك انتهاء الشخصية المعنوية للشركة.

5- إذا توقفت الشركة المدرجة عن مباشرة نشاطها.

6- إذا طلبت الشركة ذلك.

وأشارت المصادر الى أن البندين الثاني والثالث من المادة يقضيان بإلغاء إدراج الكثير من الشركات المدرجة، إذ إن هناك عدداً ليس بقليل من الكيانات المدرجة أخلت باكثر من شرط من شروط الإدراج وما زالت تحاول تجاوزه حتى تحافظ على أسهمها مدرجة في السوق.

وأوضحت المصادر هناك الكثير من الشركات الموقوفة التي لم تقدم بياناتها المالية منذ العام 2008 وحتى اليوم ستكون عرضة

كتب محمد الجاموس |

علمت «الراي» ان شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية (يوباك) استكملت مخصصات مبلغ كانت اودعتها لدى شركة الخطوط الوطنية (المالك الأكبر في رأسمالها) لتمويل احد مشاريع الأخيرة.

وأوضح مصدر متابع ان «يوباك اودعت مبلغاً قدره 2.3 مليون دينار لدى شركة خطوط الطيران الوطنية، وطلب مدمق الحسابات الخارجي من ادارة الشركة ان تأخذ مخصصات على كامل المبلغ، وهو ما قامت به الشركة فعلا لكن على دفعتا عدة، مشيراً الى ان المبلغ تم توظيفه في تمويل احد مشاريع «الوطنية».

ولفت المصدر الى ان هذا الامر اثر على ربحية

«يوباك» تستكمل مخصصات على مبلغ مودع لدى «الخطوط الوطنية»

الشركة في النصف الاول من السنة المالية الحالية،

حيث اعلنت الشركة عن خسارة مقدارها فلس واحد في حين كانت اعلنت عن ربحية مقدارها 2.5 فلس للسهم في فترة الربع الاول من 2011.

جدير بالذكر ان ادارة شركة الخطوط الوطنية للطيران اوقفت نشاطها بعد تعثرها وخسارتها اكثر من 75 في المئة من رأسمالها البالغ 50 مليون دينار، وفشلت حتى الان في عقد جمعية عمومية غير عادية للتصويت على توصية مجلس الادارة بزيادة رأسمالها بمقدار 15 مليون دينار لتمتكن الشركة من معاودة ممارسة نشاطها ما يشير الى عدم رغبة كبار المساهمين في مساندة مجلس الادارة في توجيهها تلك، و تصفية الشركة، علما بان اخر تداول للسهم اقل عند 19 فلساً.

كتب محمد الجاموس |

صندوق «جلوبل للشركات المتعثرة»

في المركز العاشر على مستوى العالم

2002. علاوة على ذلك، صنّفت «باركليز هيدج» أيضا الصندوق كثامن أفضل صندوق الصناديق في فئته في أكتوبر 2009.

ولم يكن مديره صناديق الشركات المتعثرة بمنأى عن عمليات البيع المكثفة التي بدأت في أسواق الأسهم العالمية من شهر مايو الماضي، ولكن على عكس كثير من مديري

صناديق الشركات المتعثرة وإستراتيجيات التحوط، فقد كان مديره الصناديق التي يستثمر فيها صندوق جلوبل للشركات المتعثرة يتميزون دائماً بالمرونة في مثل هذه الحالات وحققوا عوائد مرتفعة ومرضية على المدى الطويل.

وأضاف جوزيف «بالإضافة إلى اختيار المديرين المناسب والأكفا الذين يملكون سجل نجاحات حقيقية، فإن تنوع استراتيجيات إدارة صناديق الشركات المتعثرة

مكننا من تحقيق عوائد إيجابية على المدى الطويل». ويتولى فريق «جلوبل» لإدارة صناديق التحوط، إدارة صناديق تحوط متعددة، منها صندوق يستثمر في السوق الهندي بهدف توفير حلول استثمارية متنوعة للمستثمرين الإقليميين، ويحتل الصندوق حالياً مرتبة متقدمة لهذا العام من حيث الأداء كما حقق منذ تأسيسه في عام 2002 معدل عائد سنوي بلغ 6.35 في المائة، فيما سجل المؤشر القياس معدل عائد سنوي بنسبة 5.67 في المائة خلال تلك الفترة.

«الأولى للوساطة»: التطورات السياسية

وجني الأرباح أدت إلى تذبذب السوق

التي تعد وقود البورصة كما هو متعارف عليه، فيما لفت إلى أن الأسعار السوقية ما زالت مغرية للشراء خصوصا على مستوى الكيانات التشغيلية أو التي تجاوزت أو باتت على وشك تجاوز ادعايات الأزمة الماضية.

وقال التقرير ان فترة النشاط السابقة ساهم فيها بشكل أساسي بعض المتحاربين خصوصا ممن استغلوا معلومات مثل اهتمام «إجلبتي» بالدخول في مشاريع واستثمارات على غرار الخطوط الكويتية لدى خصخصتها الى جانب ما توارد من انشاء حول صفقة زين السعودية وما يفترض ان توفره من سيولة للشركة الام، وما سينترب عليها من فتح مجال جديد لإمكانية الحديث في صفقة زين الام بالإضافة الى بعد ان كانت شرطا أساسيا لتخفيف الضغطة لصالح اتصالات الاماراتية قبل ذلك.

وبين التقرير ان الاسهم المدرجة ما زالت تتداول عند القاع وتعد فرصة جيدة للاستثمار، وسياتي اليوم كي تتحول هذه الاسعار الى ماض وتاريخ على غرار ما يحدث مع كل دورة مالية أو اقتصادية تمر بها الأسواق، لافتا الى ان شركات المجموعات الكبرى بالإضافة الى الاسهم البنكية ستكون الأكثر جذبا لاهتمام المحافظ والصناديق خلال الأيام المقبلة، وذلك لتوافر صناعات سوق عليها وتداولها عند مستويات مغرية للشراء.

وأكد التقرير ان هناك شريحة كبيرة من الاسهم الرخيصة التي تتداول تحت سقف المئة فلس سيكون لها نصيب من تحرك المحافظ والأفراد عليها، ولعل ما يؤكد ذلك هو محاولة بعض المحافظ بناء مراكز مالية فيها استعدادا لأي موجة نشطة تنتشل تلك الاسهم من مستوياتها الحالية المتدنية.

الاستقرار السياسي والأمني السبيل لعودة الاستثمارات إلى مصر

| القاهرة - من هبة خالد |

شدد خبراء اقتصاد مصريون على ضرورة عودة الأمن والاستقرار السياسي في مصر، من أجل استعادة الاستثمارات الأجنبية التي تأثرت بالاضطرابات التي شهدتها مصر في أعقاب ثورة 25 يناير.

وربط الخبراء بين تفعيل قانون الطوارئ للقضاء على العنف والفوضى، وبين انتعاش وتعافي البورصة المصرية مرة أخرى، بعد الخسائر الفاحشة التي تكبدتها خلال الفترة الأخيرة.

وطالب رئيس شركة الدولية الاستراتيجية للاستثمارات منى زكي بتطبيق قانون الطوارئ في حالة واحدة فقط، وهي أعمال العنف والبلطجة لتحقيق الاستقرار في البلاد والقضاء على حالة الفوضى في سوق المال وهروب المستثمرين الأجانب.

وأعرب رئيس لجنة الاستقرار بالفرقة التجارية خالد حمزة عن أمه في أن يسود الأمان والاستقرار في الشارع المصري «حتى لا تتقلص مكاسب سوق المال»، ما يهدد الاقتصاد في ظل عدم وجود رؤية مستقبلية في مصر وعدم استقرار أمني.

وأكد محمد ماهر، خبير بالأسواق المالية، أهمية تفعيل قانون الطوارئ في الوقت الحالي، الذي تشهده البلاد وتفعيله بقوة في أعمال الفوضى والعنف «حتى تعافي البورصة»، خصوصا بعد الاضطرابات التي حدثت في جمعة «تصحيح المسار» وتأثيرها على الاستثمارات في مصر.

ورأى رئيس البورصة المصرية الأسبق ماجد شوقي أن وجود قانون الطوارئ في الوقت الحالي ليس عاملا مؤثرا لاستقرار «فلايد إن بيكر التواجد الأمني في الشارع المصري».

وقال: «مصر ليست دولة هشة حتى لا يتم الاستثمار فيها، ولكن مع وجود الثورة وتغيير في نظام الدولة بأكملها قد يفتح الباب أمام جذب الاستثمارات إلى مصر».

الدينار يحقق أعلى مستوياته

أمام الجنيه المصري

| القاهرة - من احمد ممدوح |

حقق الدينار الكويتي أعلى مستوياته في سوق الصرف المصرية، حيث بلغ متوسط سعري 21 جنيها و50 قرشا في الثلث الأخير من أغسطس 2011 أمام نظيره الجنيه المصري.

وفي متوسط سعر صرف الدينار في السوق المصرية، سجلت الشهور الثلاثة الأولى من العام الماضي ما يوازي 18 جنيها و75 قرشا، فيما شهد شهر ابريل من العام ذاته بداية تطور إيجابي لصالح الدينار، إذ بلغت قيمته 19 جنيها و14 قرشا، واستمر الدينار في حاجز 19 جنيها مع ارتفاع تدريجي في أسعار الفروش حتى شهر سبتمبر ليصل إلى 19 جنيها و 77 قرشا، ويواصل ارتفاعه الثاني ليصل متوسط السعر المصرفي بالسوق المصرية في شهر أكتوبر إلى 20 جنيها و25 قرشا ليصل في ديسمبر الماضي إلى 20 جنيها و40 قرشا.

ومع بداية العام الحالي، ومع اندفاع الثورة المصرية واصل الدينار ارتفاعه أمام نظيره الجنيه ليصل في شهر مارس الماضي إلى 21 جنيها، ليستمر الحال بالدينار في سلسلة ارتفاعاته ليستقر به الأمر في الثلث الأخير من شهر أغسطس عند متوسط سعر صرفي 21 جنيها و55 قرشا، مع تذبذبات نسبية في قيمة الفروش وتاكيادات مصرفية بلوغه حيز 22 جنيها قبل نهاية العام الحالي وبداية العام الجديد يناير 2012.

مصرفيون في مصر أرجعوا ارتفاع قيمة الدينار أمام نظيره الجنيه المصري بأسواق الصرف المصرية إلى عدة عوامل.

فقد أكدت مستشار بنك البركة السعودي في مصر الخبيرة المصرفية بسنت فهمي أن انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار نتيجة الثورة المصرية، وانخفاض الدخل الدولارى من سياحة وتجميد بعض الاستثمارات الدولارية من يناير الماضي، ترتب عليه انخفاض الجنيه أمام بقية العملات بما في ذلك الدينار الكويتي، فضلا عن نمو الدينار أمام الدولار نتيجة تذبذب سعر الصرف اللولاري أمام الدينار، ومحافظه البنك المركزي الكويتي على ربط الدينار بسلسلة من العملات في مقدمتها اليورو.

واعتبرت فهمي أن تذبذب الجنيه أمام العملات الأخرى، سينعكس سلبا على قلق المستثمرين، نتيجة الخوف من انخفاض القيمة الربحية، لذلك اعتبرت أن قيام البنك المركزي بالتدخل لتثبيت سعر الجنيه أمام الدولار أداة لمنع الثقة للمستثمرين بأن الأموال المضخوخة في السوق المصرية لن تنخفض قيمة ربحيتها بصورة مقلقة.

واعتبر الخبير المصرفي بالفرقة التجارية بالقاهرة علي الحريزي أن ارتفاع الدينار يعود إلى ربط العملة الكويتية باليورو، بما يصاحبه من انعكاس ارتفاع العملة الأوروبية إلى انعكاسها على العملة الكويتية، التي تتميز بقوة اقتصاديه نتيجة الفوائض البترولية.

ورفض الحريزي التفسير على الانعكاس الاقتصادي لارتفاع سعر صرف الدينار أمام نظيره الجنيه بالسوق المصرية، مشيراً إلى أن ضعف الجنيه المصري أمام العملات الأخرى، سينعكس بالقلق على المستثمرين من ضعف أموال جديدة بالسوق المصرية.

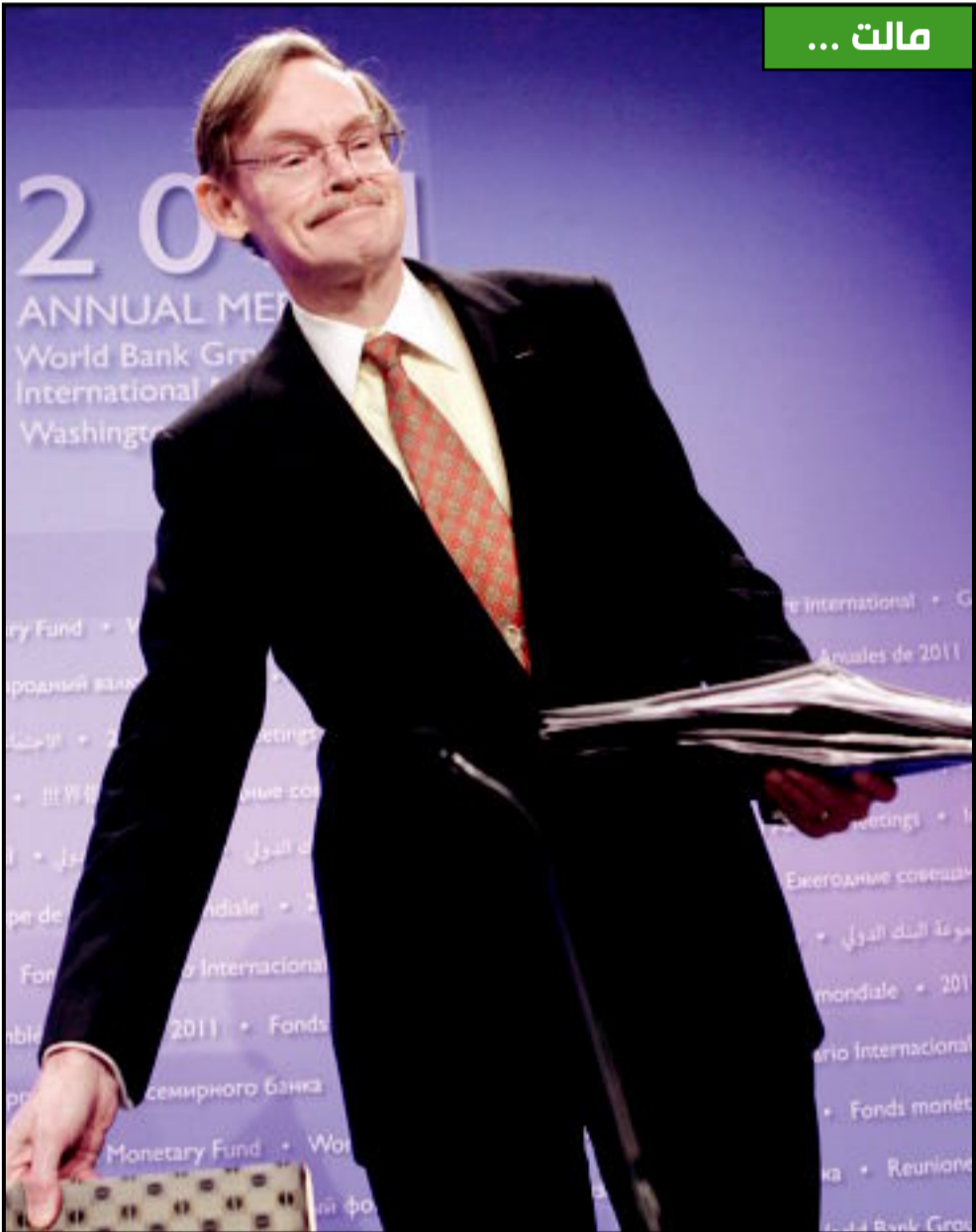
«وفرة»: قطاع المكاتب يندر بأزمة حقيقية

... المعروض يقارب 900 ألف متر مربع

على السكن الشعبي، وخلق فرص العمل والتدريب، وتعويضات البطالة ومجموعة أخرى من التدابير الاجتماعية والاقتصادية، وحتى بمعنى ترحيبا كبيرا من الجميع وينصب لصالح القطاع العقاري هناك.

ولكن، مع اتساع الفجوة بين العرض والطلب في قطاع الإسكان السعودي لفت التقرير إلى أنه لا تزال القدرة على تحمل التكلفة عائقاً رئيسياً أمام ملكية المنازل بين المواطنين السعوديين، وتعد المملكة العربية السعودية أكبر سوق عقاري في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها أقل سوق رهن عقاري تطوراً بينها، وهذا ما أدى إلى نقص في المساكن التي يشغلها مالكوها، لا سيما بين ذوي الدخل المحدود. وأشار التقرير إلى أن معدل مساهمة الرهن العقاري في الاستثمار العربية السعودية يقدر بنحو 2 في المئة، في حين تصل النسبة في أسواق مثل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 14 في المئة، وهذا أقل بكثير من الأسواق الغربية الناضجة مثل المملكة المتحدة، حيث يبلغ معدل الاقتراض حالياً بنحو 70 في المئة.

وأكد التقرير أنه على الرغم من ذلك واصلت أسعار العقارات في الارتفاع في جميع قطاعات، بسبب ضغوط الطلب المتزايد وازدياد حجم المعاملات العقارية، ففي أجزاء كثيرة من المملكة، أدت المضاربات إلى ارتفاع أسعار الأراضي بما يتجاوز قيمتها الاقتصادية، وكانت النتيجة عدم إمكانية تطوير مساحات كبيرة من الأراضي السكنية من ناحية المملكية.



مالت ...

في الوقفة المائلة لرئيس البنك الدولي روبرت زوليك خلال اجتماعات البنك في واشنطن شيء من واقع حال الاقتصاد العالمي، قال الرجل إنه «في حين تتعثر الدول المتقدمة فإن الموقف بالنسبة للأسواق المساعدة قد يتغير إلى الأسوأ» (رويتزن)

»

مؤشر «المشورة»

يخسر 1.8 في المئة

أشار تقرير شركة المشورة والراية

الأسبوعي إلى أن متغيرات مؤشري المشورة للأسهم وفق الشريعة والمتوافقة مع الشريعة، تراجع، وطغى اللون الأحمر على الشائعات

محصلة أسبوعية سلبية بعد ثلاثة أسابيع من المكاسب العريضة التي ربحها سوق الكويت للأوراق المالية ومؤشرات المشورة الإسلامية.

وذكر التقرير ان مؤشر المشورة للأسهم الإسلامية تراجع بنسبة 1.8 في المئة خاسراً 7.38 نقطة

ليترجع إلى مستوى 403 نقاط تقريباً، وهي خسارة مقارنة لمؤشر السوق الوزني العام والذي فقد 1.9 في المئة تعادل نحو 8 نقاط

استقر عند مستوى 413.31 نقطة، وكانت الخسائر الأكبر من نصيب مؤشر المشورة للأسهم المتوافقة مع الشريعة وبنسبة 2.2 في المئة حادفاً

10.13 نقطة ليترجع إلى مستوى 458 نقطة تقريباً.

وأضاف التقرير ان المشهد السياسي الكويتي كان حاضرا أيضاً لتقلص رغبات المستثمرين وتراجع قراراتهم، لتعيد السيولة إلى مستويات الأسبوع الأول من شهر سبتمبر بانخفاض قدره 36.6 في المئة مقارنة بالأسبوع التالي من هذا الشهر على مستوى مؤشر السوق الوزني.

»

ومعنى ذلك ان العديد من هذه الشركات لن تعود إلى البورصة قبل ثلاث سنوات على أدنى تقدير.

وتشهد البورصة جموداً في الإراجاجات سواء في السوق الرسمي أو الموازي، منذ ما قبل تعيين هيئة مفوضي أسواق المال. وأصدرت الهيئة قراراً لتنظيم العملية وما زالت تتسلم الطلبات من قبل شركات محلية وتحصل الرسوم المطلوبة منها، ولكن من دون ان تتخذ قراراً في شأنها.

ومعلوم ان الهيئة سحبت هذه الصلاحيات من اللجنة الفنية في البورصة، بموجب القانون، وأصبحت يبدأها، ومنذ ذلك الوقت لم تبت في أي طلب إدراج قدم لها. ويرى بعض المتابعين ان عدم تسخض مزيد من التوقيت، تحسبا لتجميل المزائيات أخرى كما هو الحال لدى كثير من المجموعات المحلية التي تنشط في هذا الصدد ونجحت فيه على مدار فترات طويلة سابقة.

منشور على الموقع الرسمي للسوق عددا كبيرا من الشركات منها الموقوف بسبب عدم تقديم بيانات مالية سواء منها كثير

تخلف لفحترات تتجاوز 6 أشهر، فيما تتضمن القائمة شركات موقوفة لعدم سداد الرسوم

السنية، بالإضافة الى شركات فقدت 75 في المئة من رأسمالها

وغيرها لافتة الى ان الكثير من هذه الشركات مهدد بإلغاء الإدراج.

وقالت المصادر إن إعادة إدراج أي سهم سيخرج من السوق لا بد أن يكون من خلال معالجة

الوضع المالي كاملاً والابتعاد عن أي إشكاليات سبق ان أظهرتها

المزائيات التاريخية للشركة، على أن تعامل معاملة أي شركة

تتقدم حديثا للإدراج وإن كانت حالة، متهمة الى ان الأمر سيكون بيد الهيئة سواء تبدأ بإصدار هذه الشركات أو اتخذ قراراً بشأنها

وفقاً للقرار لسنة 2011.

وتحتوي قائمة الشركات الموقوفة عن التداول وفقاً لما



في الوقفة المائلة لرئيس البنك الدولي روبرت زوليك خلال اجتماعات البنك في واشنطن شيء من واقع حال الاقتصاد العالمي، قال الرجل إنه «في حين تتعثر الدول المتقدمة فإن الموقف بالنسبة للأسواق المساعدة قد يتغير إلى الأسوأ» (رويتزن)

»

مؤشر «المشورة»

يخسر 1.8 في المئة

أشار تقرير شركة المشورة والراية

الأسبوعي إلى أن متغيرات مؤشري المشورة للأسهم وفق الشريعة والمتوافقة مع الشريعة، تراجع، وطغى اللون الأحمر على الشائعات

محصلة أسبوعية سلبية بعد ثلاثة أسابيع من المكاسب العريضة التي ربحها سوق الكويت للأوراق المالية ومؤشرات المشورة الإسلامية.

وذكر التقرير ان مؤشر المشورة للأسهم الإسلامية تراجع بنسبة 1.8 في المئة خاسراً 7.38 نقطة

ليترجع إلى مستوى 403 نقاط تقريباً، وهي خسارة مقارنة لمؤشر السوق الوزني العام والذي فقد 1.9 في المئة تعادل نحو 8 نقاط

استقر عند مستوى 413.31 نقطة، وكانت الخسائر الأكبر من نصيب مؤشر المشورة للأسهم المتوافقة مع الشريعة وبنسبة 2.2 في المئة حادفاً

10.13 نقطة ليترجع إلى مستوى 458 نقطة تقريباً.

وأضاف التقرير ان المشهد السياسي الكويتي كان حاضرا أيضاً لتقلص رغبات المستثمرين وتراجع قراراتهم، لتعيد السيولة إلى مستويات الأسبوع الأول من شهر سبتمبر بانخفاض قدره 36.6 في المئة مقارنة بالأسبوع التالي من هذا الشهر على مستوى مؤشر السوق الوزني.

»

السعودية

وأشار التقرير إلى تعهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بإنفاق 30 في المئة من الناتج الاقتصادي السنوي للمملكة (ما يقرب من 130 مليار دولار أميركي)